منظمة التعاون الإسلامي

OIC/CFM-40/2013/DECLARATION

إعلان كوناكري

الصادر عن الدورة الأربعين

لمجلس وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي

(دورة "حوار الحضارات عامل السلام والتنمية المستدامة")

كوناكري، جمهورية غينيا

6 – 8 صفر 1435هـ

9-11 ديسمبر 2013م

إعلان كوناكري

الصادر عن الدورة الأربعين لمجلس وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي

(دورة:" حوار الحضارات عامل للسلام والتنمية المستدامة")

كوناكري، جمهورية غينيا

6- 8 صفر 1435هـ (9 – 11 ديسمبر 2013م)

نحن، وزراءَ الشؤون الخارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلاميّ، المشاركين في الدورة الأربعين لمجلس وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلاميّ، المجتمعين في مدينة كوناكري، عاصمة جمهورية غينيا، تحت شعار "حوار الحضارات عامل للسلام والتنمية المستدامة".

إذ نرحِّب بعقد هذا المؤتمر للمرة الثانية في جمهورية غينيا؛ وهو بلد ساهم مساهمة نوعية في إشعاع الإسلام، وبلد يرمز إلى الوئام والتسامح والتضامن والتعايش السلميّ بين مختلف الأديان.

وإذ نرى في غرب أفريقيا مهداً من مهود الحضارة الإسلاميّة.

وإذ ندرك أهمية دور منظمة التعاون الإسلاميّ، أكبر منظمة حكومية دوليّة بعد الأمم المتحدة، في تعزيز السلم والأمن والتعاون الدوليّ.

وإذ نلتزم بما خرجت به الدورة التاسعة والثلاثون لمجلس الوزراء، التي عقدت فيما بين 15 و17 نوفمبر 2012م بمدينة جيبوتي، والبيان الختاميّ للاجتماع التنسيقيّ السنويّ لوزراء الشؤون الخارجية، الذي عقد يوم 27 سبتمبر 2013م بمدينة نيويورك.

1. نشيد ببعد نظر خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ومبادرته الموفَّقة المتمثلة في الدعوة إلى القمة الإسلاميّة الاستثنائية الرابعة، التي عقدت يومي 14 و15 أغسطس 2012م بمكة المكرمة.

2. نعرب عن تقديرنا وشكرنا لجمهورية مصر العربية على استضافتها الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلاميّ، تحت شعار "العالم الإسلاميّ: تحديات جديدة وفرص متنامية"، وذلك يومي 6 و7 فبراير 2013م بمدينة القاهرة.

3. نرحِّب بقرار منظمة التعاون الإسلاميّ القاضي بتنظيم الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلاميّ في تركيا سنة 2016م.

4. نؤكد تشبثنا بمثل ديننا الحنيف الذي يحض على قيم السلام والتراحم والتسامح والمساواة والعدالة والكرامة الإنسانية للأمة الإسلاميّة والبشرية جمعاء. كما نؤكد تصميمنا على النهوض بالسلم والتعاون والتنمية في العالم بأسره.

5. نعرب عن عزمنا الوطيد على إعطاء منظمة التعاون الإسلاميّ دفعة جديدة وتعزيز دورها باعتبارها أداة لتشجيع التعاون بين بلداننا، بحيث تلبي تطلعات الشعوب وتهيِّئ الأمة الإسلاميّة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

6. نؤكد أن القضية الفلسطينية وقضية القدس الشريف تشكلان مسألتين مركزيتين في نظر عموم الأمة الإسلاميّة؛ ونجدِّد دعم منظمة التعاون الإسلاميّ وتأييدها لقضية فلسطين العادلة ولحقوق الشعب الفلسطينيّ.

7. نجدِّد دعمنا الراسخ لجهود دولة فلسطين الرامية إلى حشد الدعم المناسب من أجل إحقاق حقوق الشعب الفلسطينيّ، ومنها حقاه غير القابلين للتصرف– ألا وهما حقه في تقرير المصير وحقه في العودة؛ ومن أجل توسيع دائرة الاعتراف الدوليّ بدولة فلسطين ضمن حدود 4 يونيو 1967م، بما في ذلك على مستوى منظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها.

8. نرحِّب بقرار الجمعية العامّة للأمم المتحدة القاضي برفع مكانة فلسطين إلى مستوى دولة مراقب. ونرحِّب بالقرار الهامّ الذي اتخذته دول عديدة والمتمثل في الاعتراف بدولة فلسطين ضمن حدود 4 يونيو 1967م، وعاصمتها القدس الشرقية؛ ونهيب بالدول التي لم تفعل ذلك أن تتحمل مسؤوليتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فتعترف بدولة فلسطين في أقرب وقت ممكن، وتدعم الجهود الرامية إلى ضمان حصول فلسطين على صفة عضو كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة، حتى تستعيد هذه الدولة مكانتها في المجتمع الدوليّ.

9. نجدِّد إدانتنا الشديدة لكل السياسات والأعمال الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، ولاسيما الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية الجارية، وبناء جدار الضمّ، وهدم المنازل الفلسطينية، وطرد الأسر الفلسطينية، التي

ترمي إلى تغيير التركيبة السكانيّة للقدس الشرقية المحتلة وطمس هويتها العربية الإسلاميّة خصوصاً. وهي كلها انتهاكات جسيمة للقانون الدوليّ، ومنه القانون الإنسانيّ الدوليّ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

10. ندين ما يرتكبه مستوطنون إسرائيليون من أعمال استفزازية وعنف وتحريض وإرهاب في حق السكان المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم بما في ذلك الإضرار بأراضيهم الزراعية، وتدنيس مقدَّساتهم. فهذه الأعمال غير المشروعة إنما تؤجج التوترات والحساسيات الدينية التي توشك أن تزيد من زعزعة الأوضاع على الأرض.

11. ندعو إلى حماية الأماكن المقدسة الإسلاميّة والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولاسيما القدس الشريف، وإلى احترام قدسية هذه الأماكن وحق جميع المؤمنين في الدخول إليها.

12. نجدِّد إدانتنا القوية لمواصلة ضرب إسرائيل الحصار غير الشرعيّ وغير الإنسانيّ على قطاع غزة. ونطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوضع حد لسياسات العقاب الجماعي غير الشرعي التي تفرضها على الشعب الفلسطيني، وبرفع الحصار عن قطاع غزة، وباحترام التزاماتها احتراما تاما، وفقا للقانون الدوليّ الإنساني وللقانون المتعلق بحقوق الإنسان.

13. نعرب عن انشغالنا العميق على أثر القرار الذي اتخذته حكومة إسرائيل سنة 2012م، بتعليق جميع أشكال التعاون مع مجلس حقوق الإنسان، ورفضها استقبال بعثة اليونسكو التي كان من المفترض أن تبحث حالة مدينة القدس العتيقة وأسوارها بصفتها موقعا مدرجا ضمن التراث العالمي.

14. نعرب عن قلقنا الشديد على آلاف الفلسطينيين المسجونين والمعتقلين على يد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومن ضمنهم 300 طفل على الأقل. ونذكر بأن هذه الممارسة غير الإنسانية تعتبر خرقاً سافراً لاتفاقية جنيف. ونؤكد أن قضية المعتقلين الفلسطينيين قضية بالغة الأهمية، وتشكل عنصرا هاما لإحلال سلام عادل في المنطقة.

15. نقدر الجهود التي ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس وبيت مال القدس، يبذلها من أجل حماية هوية القدس الشريف، ودعم صمود الشعب الفلسطيني في المدينة المقدسة.

16. نحيّي حكومة جمهورية أذربيجان على استضافتها مؤتمر المانحين لدعم الخطة الإستراتيجية لمدينة القدس الشريف، ومؤتمر إنشاء شبكة أمان مالية إسلاميّة لدعم دولة فلسطين، يوم 11 يونيو 2013م بباكو.

17. نشيد بما تبذله المملكة الأردنية الهاشمية من جهود لحماية مدينة القدس الشريف، ودعم صمود الشعب الفلسطيني في وجه محاولات إسرائيل الرامية إلى طمس الهوية العربية والإسلاميّة والمسيحية لمدينة القدس، وإجلاء الشعب الفلسطيني من هذه المدينة .

18. نجدِّد تقديرنا البالغ لما يبذله صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين من جهود لإعادة إعمار الأماكن المقدسة الإسلاميّة بالقدس الشريف، ولاسيما إعادة بناء منبر صلاح الدين التاريخي، وأشغال إعادة بناء قبة الصخرة والمتحف الإسلاميّ، وحماية الأوقاف الإسلاميّة، والمعالم الإسلاميّة والمعالم المسيحية بمدينة القدس.

19. نعترف بضرورة المحافظة على سيادة سوريا، ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها. وندين استمرار إراقة الدماء والعنف في سوريا. ونؤكد المسؤولية الأساسية للحكومة السورية عن استمرار العنف، وتدمير الأملاك والممتلكات. ونعرب عن قلقنا الشديد من تدهور الأحوال، وتزايد أعمال القتل والتقتيل التي ذهب ضحيتها الآلاف من المدنيين العزّل.

20. نطالب بوقف العنف وأعمال القتل والتدمير فوراً، واحترام القيم الإسلاميّة وقيم حقوق الإنسان، وحماية سوريا من خطر الحرب الأهلية التي ستكون عواقبها وخيمة على الشعب السوري، وعلى المنطقة، وعلى السلم والأمن الدوليّين.

21. ندين استعمال الأسلحة الكيميائية ضد الأهالي بسوريا، ونطالب بالتدمير التام لأسلحة الدمار الشامل هذه.

22. ندعو إلى الشروع فوراً في عملية وضع آلية انتقال سلميّ تمكّن من بناء دولة سورية جديدة تقوم على نظام تعدديّ وديمقراطيّ ومدنيّ يضمن المساواة بين الجميع، على أساس مبادئ القانون والمواطنة واحترام الحريات الأساسية.

23. نؤكد تضامننا مع لبنان في وجه الاعتداءات الإسرائيلية، وندعو إلى ضرورة إلزام إسرائيل باحترام قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 والكف عن انتهاك الأجواء والأراضي اللبنانية.

24. نعرب تضامننا مع دول الجوار في استضافتها ورعايتها للاجئين السوريين، وندعو الدول الأعضاء إلى تقديم العون والمساعدة اللازمين لتتمكن من الاستمرار في التصدي للاحتياجات الإنسانية للأشقاء السوريين لديهم.

25. نحيط علما بالمجهودات الجبارة التي تبذلها السلطات الجديدة في الصومال من أجل تعزيز السلام، منذ انتهاء عملية الانتقال بهذا البلد؛ ونشدد على ضرورة تمتين التقدم السياسي المحرز، بغية ضمان استقرار البلد. وفي هذا الصدد، نشيد بحرص الحكومة الصومالية الفدرالية على وضع الصيغة النهائية للدستور عن طريق الحوار وتقاسم السلطة والموارد بين الجهات، وتنظيم انتخابات ديمقراطية سنة 2016م.

26. نحث جميع دول منظمة التعاون الإسلاميّ وكلّ الشركاء الدوليّين على الوفاء بالعهد الذي قطع في مؤتمر لندن بشأن الصومال، في 7 مايو 2013م، عن طريق تقديم مساعدة منسقة ومستدامة لتنفيذ خطط الحكومة الفدرالية. ونشيد بالتضحيات التي قدمتها القوات المسلحة الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والنجاحات التي حققتها ضد المتشددين الشباب. ونتقدم بالشكر للدول التي ساهمت بإرسال جنود وقوات شرطة. كما ندعو مجلس الأمن بالأمم المتحدة إلى الرفع التام للحظر المفروض على الأسلحة بهدف تعزيز قدرات دولة الصومال في مجال الأمن.

27. نحيي تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية والجماعية في مالي في جو من الهدوء والشفافية، مما كرّس عودة النظام الدستوري إلى هذه البلاد. ونهنئ الشعب المالي على نضجه، ونشجعه على مواصلة السير على هذا النهج، لضمان المصالحة، وإعادة بناء البلاد في إطار الوحدة.

28. ندعو المجتمع الدوليّ إلى مساندة مالي من أجل القضاء على الجماعات المسلحة الإرهابية وتجار المخدرات. ونحيي الدور الذي تقوم به "البعثة الدوليّة لمساندة مالي" (ميسما) تحت القيادة الأفريقية والجيش الوطني والبلدان الصديقة التي ساهمت في إعادة الاستقرار ووحدة مالي وسلامة أراضيها.

29. نحيّي كذلك تحويل "البعثة الدوليّة لمساندة مالي" (ميسما) تحت القيادة الأفريقية إلى "البعثة الأممية المتعددة الأبعاد والمدمجة لتحقيق الاستقرار في مالي" (مينسما)، ابتداء من فاتح يوليو 2013م. وندعو باقي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلاميّ إلى الانضمام إليها بقصد المساهمة في استقرار مالي وتسهيل الإصلاح والتنمية في البلاد على المدى البعيد.

30. نسجل عرض تركيا لاحتضان الاجتماع الثاني لفريق الاتصال الوزاري لمنظمة التعاون الإسلاميّ بشأن مالي الذي استُحدِث وفقاً لقرار الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلاميّ في القاهرة، والذي عقد اجتماعه الأول يوم 13 مايو 2013م بمدينة جدة. ونعبر عن دعمنا للجهود الدوليّة الرامية إلى إعادة ترميم مساجد وأضرحة تومبوكتو، المدرجة كلها ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي.

31. نرحِّب بالتطور الإيجابي في أحوال غينيا بيساو، ونشجع الحكومة وجميع الأطراف المعنية على مواصلة جهودها الرامية إلى إعادة دولة القانون وسلطة الدولة والديمقراطية إلى البلاد. ونهنئ البروفسور ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا والوسيط المعنيّ بغينيا بيساو، على حرصه على الحل السريع للأزمة. وندعو منظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب أفريقيا [CEDEAO] والمجتمع الدوليّ ودول منظمة التعاون الإسلاميّ إلى مواصلة الإصرار على دعم غينيا بيساو في طريق إعادة البناء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

32. نؤكد من جديد تضامننا مع كوت ديفوار في جهودها الرامية إلى تعزيز السلم وإنعاش اقتصادها الذي دمرته الحرب. وفي هذا السياق، نحث الأمين العامّ لمنظمة التعاون الإسلاميّ على مواصلة جهوده من أجل الدعوة لعقد مؤتمر للمانحين طبقا لتفويض الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية، كما ندعو الدول الأعضاء إلى المشاركة فيه بفعالية والمساهمة بسخاء في دعم البلاد وإعادة بنائها.

33. نجدِّد عزم جميع دول منظمة التعاون الإسلاميّ على الاستمرار في التزامها البعيد المدى تجاه أفغانستان، وتوفير السلم والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلاد. وندين الإرهاب والعنف والتطرف في أفغانستان، ونؤكد من جديد دعمنا للحكومة في محاربتها لهذه الآفات. ونؤكد أهمية تعاون إقليميّ حقيقيّ يرمي إلى استتباب الأمن والاستقرار، وإنعاش التنمية في أفغانستان والمنطقة. ونجدِّد دعمنا لعملية

السلام الشاملة التي يقودها الأفغان بأنفسهم ولأنفسهم من أجل التوصل إلى حل سياسيّ دائم في البلاد.

34. نعبر عن قلقنا البالغ وندين مواصلة العنف وخرق حقوق الإنسان ضد المسلمين الأبرياء العزّل في ميانمار سنة 2013م. وندعو حكومة ميانمار إلى الامتثال لقواعد ومبادئ القانون الدوليّ. ونؤكد أهمية إقرار حق أبناء الروهينجيا في المواطنة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار السلام.

35. نؤكد ضرورة أن يستمر العالم الإسلاميّ في تتبع تطور أحوال الجماعات والمجتمعات المسلمة في جنوب شرق آسيا، ولاسيما في الفلبين والتايلاند. كما نحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة جهودها بغية الوصول إلى تسوية مرضية ودائمة لهذه المشاكل بوسائل سلمية ومباشرة ترعاها منظمة التعاون الإسلاميّ.

36. نعبر عن دعمنا لجمهورية شمال قبرص التركية. ونشجع على مواصلة المفاوضات والانتهاء منها بسرعة، وذلك على أساس المساواة في الحقوق بين الجماعتين التركية واليونانية.

37. نشجع باكستان والهند معاً على استئناف عملية الحوار، والعمل على حل جميع الخلافات ضمن القضية المركزية، قضية جامو وكشمير.

38. ندين العدوان الأرمينيّ على أذربيجان، وندعو إلى الانسحاب الفوريّ للقوات الأرمينية من أراضي أذربيجان المحتلة.

39. نؤكد من جديد أن الإسلام هو دين الاعتدال والانفتاح الذي يرفض جميع أشكال التعصب والتطرف. ونؤكد، في هذا الصدد، أهمية مكافحة الصور النمطية السلبية والتحقير والتمييز .

40. ندين تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا التي يُعد المسلمون ضحاياها، وندعو المجتمع الدوليّ إلى اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإساءة للأديان والصور النمطية السلبية المبنية على المعتقد أو الانتماء العرقيّ. ونطلب من الأمين العامّ لمنظمة التعاون الإسلاميّ مواصلة مساعيه لتطويق الاسلاموفوبيا، وذلك بمضاعفة المناقشات والمداولات في مختلف المحافل الدوليّة.

41. نحيي المبادرة الرشيدة لخادم الحرمين الشريفين بافتتاح مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدوليّ للحوار بين الأديان والثقافات في شهر نوفمبر 2012م بمدينة فيينا، عاصمة النمسا. ونجدِّد له دعمنا الكامل لجهوده المتواصلة الرامية إلى إحلال سلام وتنمية دائمين بالحوار بين الحضارات والأديان.

42. ندين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن مرتكبيه وأماكن ارتكابه. ونؤكد من جديد التزامنا بتوطيد التعاون على مكافحة الإرهاب، وذلك باعتماد تعريف مناسب للإرهاب بتوافق الآراء، وتبادل المعلومات، وتعزيز القدرات، والقضاء على جذور الإرهاب مثل النزاعات الطويلة، ومواصلة القمع، وتهميش الشعوب والأمم، وإنكار حق الشعوب في تقرير مصيرها. ونرفض وندين كل المحاولات الرامية إلى إلصاق الإرهاب بالإسلام أو ببلد إسلاميّ معيَّن أو عرق أو دين أو ثقافة أو جنسية.

43. نعبر عن انشغالنا بالأحوال الإنسانيّة المأساوية في منطقة الساحل الأفريقيّ. وندعو دول منظمة التعاون الإسلاميّ وباقي مكونات المجتمع الدوليّ إلى المساهمة في الصناديق والآليات الموجودة حتى يمكن مساعدة الحكومات على سدّ احتياجات السكان في مجال الأمن الغذائيّ.

44. نؤكد من جديد أهمية أن تحقق دول منظمة التعاون الإسلاميّ الأهداف الإنمائية للألفية كاملةً بحلول سنة 2015م. ونوجه نداء عاجلاً للبلدان المانحة والمؤسسات الدوليّة من أجل الوفاء بالتزاماتها. ونؤكد ضرورة الاعتماد السريع لخطة ما بعد سنة 2015م.

45. نجدِّد دعمنا للأعمال الأخيرة الرامية إلى الرفع من مستوى التعاون في مجالات التنمية الزراعية، واليد العاملة، والإنتاجية، والعمل. ونحيي قرار الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية القاضي بإحداث مؤسسة منظمة التعاون الإسلاميّ للأمن الغذائي في أستانا، عاصمة كازاخستان، ونتائج المؤتمر الثاني لوزراء العمل في دول منظمة التعاون الإسلاميّ الذي عقد فيما بين 23 و26 أبريل 2013م في أذربيجان ولاسيما اعتماد إطار "منظمة التعاون الإسلاميّ" المتعلق بالتعاون في مجالات اليد العاملة، والعمل، والحماية الاجتماعية. ونشجّع على إنشاء مؤسسات مماثلة في مناطق أخرى للأمة الإسلاميّة.

46. نرحِّب بالقرار الصادر عن مؤتمر وزراء العمل في دول منظمة التعاون الإسلاميّ، الذي عقد يومي 25 و26 أبريل 2013م بمدينة باكو، بشأن إنشاء "مركز منظمة

التعاون الإسلاميّ من أجل العمل"، وذلك باقتراح من فخامة رئيس جمهورية أذربيجان، السيد إلهام علييف؛ كما نرحِّب بالمبادرة التي اتخذها هذا البلد لاستضافة المركز المذكور.

47. نرحِّب بالدورة الخامسة للمؤتمر الوزاريّ حول المرأة في تنمية دول منظمة التعاون الإسلاميّ، التي ستعقد في نوفمبر 2014م بأذربيجان؛ وندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بهمّةٍ في هذا المؤتمر.

48. نحثّ دول منظمة التعاون الإسلاميّ على النهوض بتربية الشباب عن طريق تلقينه تعاليم الإسلام السمحة؛ وتشجيع حصولهم على عمل لائق.

49. نؤكد من جديد ضرورة تنمية المبادلات التجارية بين دول منظمة التعاون الإسلاميّ لتنويع اقتصاد كل منها وتيسير نموّها، بالنظر إلى ما تتمتع به هذه الدول من إمكانات هائلة. ونحث صناع القرارات الاقتصادية على النهوض بالشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ، وتشجيع الاستثمارات المباشرة في إطار منظمة التعاون الإسلاميّ بهدف زيادة الإنتاج، وإيجاد فرص العمل، وتحفيز النموّ.

50. نعبر عن ارتياحنا لما أقيم مع المنظمات الإقليمية والدوليّة من شراكات تتوخى تنفيذ برامج اقتصادية لمنظمة التعاون الإسلاميّ. كما نبدي ارتياحنا لما أحرز من تقدم في تحقيق خطة العمل الخاصة بآسيا الوسطى. وندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة التعاون مع المجموعات الإقليمية في إطار تنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلاميّ بشأن خط السكة الحديد الرابط بين داكار وبورتسودان، والمشروع السياحي لغرب أفريقيا، وخطة عمل منظمة التعاون الإسلاميّ الخاصة بالقطن.

51. نؤكد من جديد حق البلدان النامية في تشجيع البحث في الطاقة النووية وإنتاجها واستعمالها، ومن ذلك الحق في الدورة الكاملة للمحروق لأغراض سلمية، دونما تمييز.

52. نعبر عن دعمنا لتعزيز التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في جميع المراحل، ومنها الجهود المشتركة الرامية إلى وضع هياكل قوية في مجال سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتشجيع البحث والتنمية، وتنظيم المعارض والندوات التكنولوجية والعلمية بين دول منظمة التعاون الإسلاميّ ومؤسساتها المختصة.

53. نرحب بنجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في اختيارها لتنظيم معرض إكسبو 2020 في مدينة دبي ونشكر جميع الدول لدعمها اختيار الإمارات لاستضافة هذا المعرض الهام.

54. نسجل أن المؤتمر الحاليّ هو آخر مؤتمر يعقد خلال ولاية معالي البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلى، بصفته أميناً عامّاً لمنظمة التعاون الإسلاميّ. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بدوره وحيويته التي مكنته من إجراء إصلاح هامّ والإسهام في الرفع من قيمة وعمل منظمة التعاون الإسلاميّ في الساحة الدوليّة. ونعبر عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العامّ من أجل توطيد العمل الإسلاميّ المشترك، وتطوير التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والإنسانية والعلمية.

55. نرحِّب بانتخاب معالي السيد إياد بن أمين المدني، من المملكة العربية السعودية، أميناً عامّاً لمنظمة التعاون الإسلاميّ. ونؤكد مساندتنا التامة له في أداء مهمته.

56. نعبر عن امتناننا العميق لفخامة البروفسور ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا ورئيس الدولة؛ وللشعب والحكومة الغينيين، على كرم الضيافة والتدابير الممتازة المتخذة لإنجاح الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

وحُرِّر في كوناكري بتاريخ 11 ديسمبر 2013م

<CONAKRY-DEC)>JA